الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4218 | الخميس | 7 شعبان 1443 هـ | 10 مارس 2022 م | السنة الرابعة عشرة

استطلاع رأي الشعب في الدستور يواجه عزوفاً واسعاً

الرئيس التونسي يعلن «حرباً» على محتكري المواد الغذائية

تونس – «وكالات» : أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد «حربا» على محتكري المواد الغذائية والأساسية مثل الطحين، والسكر، إثر تواصل فقدانها لأسابيع في الأسواق المحلية.

وقال سعيّد في مقطع فيديو نشرته الرئاسة التونسية الأربعاء، إنها «حرب دون هوادة ضد المحتكرين المجرمين في إطار القانون».

وأضاف سعيّد في اجتماع مع وزير الداخلية توفيق شرف الدين، وقيادات أمنية في الوزارة، أن «الاحتكار بفعل فاعل...وسعي إلى ضرب السلم الاجتماعي والأمن في المجتمع».

وأكد سعيّد سابقاً أنه يعمل على إعداد مشروع مرسوم رئاسي لمواجهة الاحتكار في المواد الغذائية ومسالك توزيعها والتي يعتبرها «مسالك التجويع» ويتضمن عقوبات تصل إلى السجن.

ويتواصل في تونس ومنذ أسابيع فقدان الكثير من المواد الاستهلاكية الأساسية في البلاد، على غرار الطحين، والزيت، والسكر، والخبز، والأرز.

وعلقت بعض المحلات التجارية في العاصمة تونس لافتات تدعو الزبائن إلى الشراء بكميات محدودة، كما اصطف العشرات أمام بعض المخابز والمحلات.

وتعلن وزارة التجارة يومياً حجز أطنان من هذه المواد تخزن بطرق غير قانونية في مستودعات ويتزامن ذلك قبل شهر رمضان، الذي يتزايد فيه الاستهلاك.

وفي مطلع الأسبوع أعلنت الوزارة مصادرة أكثر من 900 طن من الطحين، والأرز، والسكر، وغيرها من المواد كانت مخزنة بطرق غير قانونية ومعدة للمضاربة.

وتتزايد مخاوف التونسيين من فقدان هذه المواد في الأسواق مع اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، لأن البلاد تستورد 60 في المئة من القمح من هذين البلدين، ولديها مخزون يكفي حتى يونيو.

من جهة أخرى قالت الجريدة الرسمية في تونس الثلاثاء إن الرئيس قيس سعيد قبل استقالة كاتبة الدولة (وزيرة الدولة) لدى وزير الخارجية المكلفة بالتعاون الدولي عائدة حمدي.

وعائدة حمدي أول عضو في الحكومة يستقيل من منصبه منذ تعيين حكومة نجلاء بودن في أكتوبر الماضي عقب تعليق سعيد للبرلمان وعزل الحكومة السابقة في خطوة وصفها معارضوه بأنها انقلاب.

بينما يستعد الرئيس التونسي قيس سعيد لإعادة صياغة الدستور بعد تعليقه للبرلمان الصيف الماضي، عرض على التونسيين «استشارة» وطنية متعددة الخيارات على الإنترنت قال إنها ستكون منطلقاً رئيسياً في التعديلات الجوهرية التي ينوي إدخالها تحت شعار «السيادة للشعب».

الرئيس التونسي قيس سعيد

وقبل أسبوعين فقط من انتهاء الاستشارة أو استطلاع الرأي الذي أطلق مطلع العام الحالي، لم يشارك فيها سوى 276 ألف شخص حتى الآن في الدولة التي يبلغ عدد سكانها 12 مليون نسمة، وفقاً لموقع الاستشارة وسط اتهامات منتقدي سعيد بأنها مجرد مسرحية وواجهة لفرض مشروعه السياسي في خطوة جديدة تهدف لتكريس حكم الرجل الواحد.

وأقال أعلن أنه سيعين لجنة لإعادة كتابة الدستور بناء على استشارة مباشرة من الشعب وسيطرحه للاستفتاء في يونيو على أن تنظم انتخابات برلمانية في نهاية العام الحالي.

وقال إن الشعب هو من سيقرر مصيره بنفسه بدلاً من قوانين وُضعت على مقاس من كانوا في الحكم طيلة السنوات الماضية.

وبينما ينظر منتقدوه إلى تحركاته على أنها انقلاب يهدد الديمقراطية الناشئة التي انتصرت في ثورة 2011، فإنه يضعها في إطار إنهاء عقد من الركود السياسي والاقتصادي على أيدي نخبة فاسدة حكمت لتخدم مصالحها الذاتية على حساب الشعب.

وقال الرئيس في يناير، «مستقبل تونس في أيدي التونسيين ومشاركتهم المكثفة هي التي ستمهد الطريق لمرحلة جديدة في تاريخ تونس تقوم على الإرادة الشعبية الحقيقية وليس على الشرعية الوهمية».

وقالت أحزاب ومنظمات، إن الاستشارة لا يمكن أن تكون بديلاً عن حوار لتقرير الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تحتاجها البلاد للخروج من أزمتها الخانقة.

ويتهم بعض الأحزاب والمنظمات سعيد، الذي كان أستاذاً في القانون الدستوري قبل أن يدخل معترك السياسة، بالحكم المسبق على النتائج وبأنه لا يتطلع سوى لفرض مشروعه السياسي عبر الاستشارة.

وفي يناير الماضي وبعد أسابيع فقط من إطلاق الاستشارة قال سعيد خلال مجلس للوزراء، إنه من الواضح بالفعل أن الناس يريدون نظاماً رئاسياً.

ويقول الطالب كريم صقيع، «أعتقد أن تونس ستنتهج سياسة الرجل الواحد، لذا أنا لست متحمساً لأي مشاركة في الاستشارة».

ويرى معارضو سعيد والمانحون الأجانب الرئيسيون لتونس أن أي عملية شاملة حقاً يجب أن تشمل جميع اللاعبين السياسيين الرئيسيين في البلاد وتتوج بإصلاحات تحظى بوفاق وطني وشعبي.

وحظي دستور 2014، الذي ألغى سعيد جانباً منه بإشادة غربية واسعة في ذلك الوقت باعتباره انتصاراً للتوافق بين الفرقاء الإسلاميين والعلمانيين مما ساعد في تجنب فترة من الاستقطاب الخطير.

ولاقى الدستور الحداثي آنذاك إجماعاً من كل الخصوم وتم التصويت عليه بأغلبية كبيرة. لكن سعيد يقول إن الدستور «كله أقفال» وإن من صاغوه أعدوه على المقاس.

ومع ذلك، كان النظام البرلماني والرئاسي المختلط الذي أقره الدستور عرضة للشلل وزاد تعقيد الأوضاع في البلاد مع تشتت السلطة بين البرلمان ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وطيلة سنوات فشل السياسيون المتصارعون في إنشاء محكمة دستورية كانت ستحل الخلافات.

عندما فاز سعيد، القادم من خارج المنظومة، بأغلبية ساحقة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في عام 2019، اعتُبرت النتيجة رفضاً للطبقة السياسية بأكملها في تونس وتطلعاً لإصلاحات جوهرية.

وعلى عكس أغلبية النخبة السياسية، يرفض سعيد الحوار مع الأحزاب حول الإصلاحات ويعتبر أن لا فائدة ترجى من حوار عقيم يعيد المنظومة السابقة للحكم. ويرى أن حواره يكون مع الشعب من خلال الاستشارة.

في يوم بارد وممطر قريب من جامعة المنار بتونس، أقام مجموعة من المتطوعين الموالين لسعيد كشكاً على شرفة مقهى مع لافتات ومكبرات صوت لتشجيع الناس على التسجيل في الاستبيان لكن بدا أن عدد المهتمين قليل للغاية.

المتطوعون كان يتجولون أمام الجامعة وقرب المتاجر محاولين توزيع المنشورات وإقناع المارة بالمشاركة.

وشاهد صحفيون كانوا هناك لمدة ساعة قلة من الناس يقبلون على التسجيل.

وبينما تقول أحزاب المعارضة، إن الإقبال الضعيف يُظهر أن شعبية سعيد تتآكل، يرى مراقبون ومنظمات أن المشاركة الضئيلة التي لم تتجاوز 5٪ قد تعصف أصلاً بمصداقية الاستشارة وتجعل اعتماد نتائجها مثار جدل واسع.

ويرفض أنصار سعيد هذا القول ويرون أن الشعب يقول كلمته لأول مرة بشكل شفاف وأنه يتطلع لترجمه رؤيته في الدستور المقبل لتونس.

يقول أحمد كوكي أحد مناصري سعيد وهو يوزع منشورات تروج للاستشارة، «نتوقع أن يزداد العدد بشكل أكبر في الأيام المقبلة. لكن بالنهاية لا يهم كم شارك. لقد ظلت نخبة سياسية صغيرة تقرر مكان الشعب طيلة العقد الماضي. الآن الكلمة للتونسيين مباشرة».

ويضيف «تطوعنا لأنه للمرة الأولى في تاريخ تونس تتم استشارة الناس مباشرة بشأن القضايا الحيوية ولم يعد يتم إسقاطها من قبل السياسيين والأحزاب».

ومن المحاور المطروحة سؤال عما إذا كان النظام السياسي الرئاسي أو البرلماني أو المختلط هو الأفضل، وآخر ما إذا كان ينبغي للدولة إعطاء الأولوية للإصلاح الانتخابي أم ترك الأمور كما هي. وطرحت عدة أسئلة أخرى تتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

الترويج للاستشارة لم يقتصر على المتطوعين، إذ انضم عدد من المسؤولين على المستويين المحلي والجهوي للحملات وتنقلوا في الأسواق والشوراع والمراكز الثقافية وحتى أماكن السكن الجامعي.

وانضمت بعض الشركات المملوكة للقطاع العام للترويج للاستشارة من خلال حملة دعائية مما أدى في بعض الأحيان إلى موجة من السخرية على وسائل التواصل الاجتماعي.

ورغم توسيع دائرة المشاركة لتضم الشبان الذين تبلغ أعمارهم 16 عاماً وتوسيع الترويج للاستشارة في التلفزيون العمومي ظل الإقبال ضعيفاً.

وفي برنامج ديني بالتلفزيون العمومي دعا رجل دين إلى الإقبال على المشاركة في الاستشارة قائلاً إنه يجب استغلال فرصة استشارة التونسيين لكي يبينوا مواقفهم.

ومع ذلك فإن أنصار الرئيس يقولون إن الإعلام عموماً يتجاهل الاستشارة عمداً رافضين انتقادات بتوظيف أجهزة الدولة ومعتبرين أنها استشارة للدولة وليست استشارة لفرد واحد.

وبينما برر وزير الشباب التونسي كمال دقيش الإقبال الضعيف على الاستشارة بمشاكل تقنية وضعف خدمة الإنترنت في بعض المناطق الداخلية، فقد وجه سعيد سهام نقده للمعارضة وقال إن المنظومة السابقة تحاول إجهاض الاستشارة.

وفي مسعى للتحفيز على المشاركة دعا سعيد رئيسة الحكومة نجلاء بودن في بيان نشرته الرئاسة إلى إتاحة الربط المجاني بالإنترنت للمستخدمين هذا الأسبوع.

ولكن بعض التونسيين ردوا على عرض الرئيس بتعليقات ساخرة تحت البيان الذي نشر في صفحة الرئاسة في فيس بوك قائلين، «سيدي الرئيس نريد الدقيق..نحن أونلاين بالفعل ولدينا الإنترنت» و«إنترنت بلاش والزيت ما فماش؟ (انترنت مجانية والزيت مفقود؟)».

بالنسبة للعديد من التونسيين، يبدو أن تعديل الدستور من جانب سعيد منفصل تماماً عن واقعهم اليومي المتمثل خاصة في تفاقم البطالة وارتفاع الأسعار ونقص حاد في عدة سلع رئيسية وأدوية حيث تلوح في الأفق أزمة في المالية العامة.

وقال أشرف (25 عاماً) وهو عامل في سوبر ماركت كان يجلس في مقهى خلف المتطوعين رافضاً كل محاولات إقناعه بالمشاركة «لا أهتم تماماً بالاستشارة ولا تعنيني بتاتاً..على الرئيس التركيز على الاقتصاد وتوفير الوظائف وتوفير الغذاء للناس.. لكن لا يبدو أن شيئاً يتغير في هذا البلد إلا للأسوأ».

الأمير حمزة يعتذر للملك عبدالله الثاني

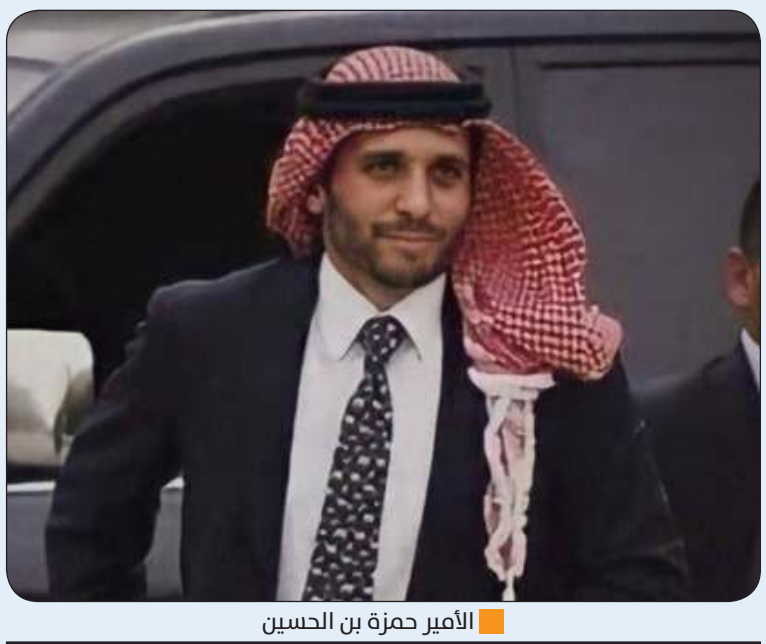
الأمير حمزة بن الحسين

«وكالات» : أصدر الديوان الملكي الهاشمي الثلاثاء بياناً أعلن فيه تلقي الملك عبد الله الثاني رسالة «اعتذار وإقرار بالخطأ» من الأمير حمزة بن الحسين، بشأن ما عرف إعلامياً بـ«قضية الفتنة».

وجاء في رسالة الأمير: «بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أخي جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه، أبعث إلى جلالتك بأطيب مشاعر الاحترام والتقدير، داعيا الله أن يحفظ جلالتك ويديم عليك موفور الصحة، وأن يعزز ملكك ويديمك ذخرا لوطننا وأسرتنا».

وأضاف «لقد مرّ أردننا العزيز العام الماضي بظرف صعب، وفصل مؤسف تجاوزهما الوطن بحكمة جلالتك وصبرك وتسامحك. ووفرت الأشهر التي مرت منذ ذلك الوقت فرصة لي لمراجعة الذات، والمصارحة مع النفس، ما يدفعني إلى كتابة هذه الكلمات إلى جلالتك، أخي الأكبر، وعميد أسرتنا الهاشمية، آملاً طيّ تلك الصفحة في تاريخ الأردن والأسرة».

وتابع قائلا: «أخطأتُ يا جلالة أخي الأكبر، وجل من لا يخطئ. وإنني إذ أتحمل مسؤوليتي الوطنية إزاء ما بدر مني من مواقف وإساءات بحق جلالة الملك المعظم وبلدنا خلال السنوات الماضية وما تبعها من أحداث في قضية الفتنة، لآمل بصفحك الذي اعتدنا عليه من جلالتك»، مضيفاً «أعتذر من جلالتك ومن الشعب الأردني ومن أسرتنا عن كل هذه التصرفات التي لن تتكرر بإذن الرحمن الرحيم».

وقال بيان الديوان الملكي الأردني إن «إقرار الأمير حمزة بخطئه واعتذاره عنه يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، على طريق العودة إلى دور أصحاب السمو الأمراء في خدمة الوطن وفق المهام التي يكلفهم بها جلالة الملك».

ورفع الأمير حمزة رسالته إلى الملك عبدالله بعد لقائه مساء الأحد الماضي، بناء على طلبه بحضور الأمير فيصل بن الحسين والأمير علي بن الحسين، حسب بيان الديوان الملكي.

وتابع: «وأؤكد، كما تعهدت أمام عمّنا صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله، أنني سأسير على عهد الآباء والأجداد، وفيا لإرثهم، مخلصا لمسيرتهم في خدمة الشعب الأردني، ملتزما بدستورنا، تحت قيادة جلالتك الحكيمة».

وأشار الديوان إلى أن الملك عبدالله «قرر التعامل مع موضوع الأمير حمزة في قضية الفتنة بعد كشفها العام الماضي في سياق العائلة، وكلف سمو الأمير الحسن بن طلال إدارة هذا المسار. وتعهد الأمير حمزة لسموه وعدد من أصحاب السمو بالالتزام بالدستور ومسيرة الأسرة الهاشمية، وظل مقيما في قصره بين أهله برعاية جلالة الملك وعنايته».

مقتل شاب فلسطيني متأثراً بإصابته بنيران إسرائيلية

شاب فلسطيني في مواجهة جيش الاحتلال

«وكالات» : توفي شاب فلسطيني من برقة شمال غرب نابلس فجر أمس الأربعاء، متأثراً بجروحه التي أصيب بها خلال مواجهات مع قوات إسرائيلية.

وكان الشاب أصيب في أول مارس بثلاث رصاصات في البطن والظهر، وأدخل إلى المستشفى بحالة حرجة، وأعلن عن وفاته أمس، بحسب وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا).

إيران: مفاوضات فيينا بانتظار قرار أمريكي

طهران – «وكالات» : أكد مصدر مطلع قريب الصلة من الفريق الإيراني في مفاوضات الملف النووي الإيراني في فيينا، أن المفاوضات «تنتظر قراراً أمريكياً».

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنا) أمس الأربعاء عن المصدر القول، إن «المفاوضات حققت خلال الأسابيع الماضية تقدماً لافتاً في ضوء مبادرات إيران وحسن نواياها... وفي المقابل يعرقل الفريق الأمريكي الوصول إلى اتفاق جيد عبر التباطؤ في اتخاذ القرار السياسي».

يذكر أن الجولة الحالية من مفاوضات فيينا انطلقت في 27 ديسمبر الماضي، وتخللها بعض التوقف بطلب من الوفود المشاركة للتشاور مع عواصمها.

وكان رئيس الوفد الإيراني المفاوض علي باقري كني عاد إلى طهران أمس لمواصلة المشاورات وسيعود إلى فيينا.

لقاء سابق من المفاوضات

وتواترت الكثير من الأنباء في فترة سابقة بشأن قرب التوصل إلى اتفاق خلال المفاوضات الجارية في فيينا لإعادة إحياء الاتفاق الذي تعطل إثر انسحاب الولايات المتحدة منه وما أعقب هذا من تقليص إيران من التزامها ببنوده.

غوتيريش: جائحة «كورونا» لم تنته

«وكالات» : أظهرت بيانات مجمعة أن إجمالي عدد الإصابات بفيروس كورونا في أنحاء العالم تجاوز 449.7 مليون حالة حتى صباح أمس الأربعاء، بينما تجاوز عدد اللقاحات التي جرى إعطاؤها 10.62 مليار.

وأظهرت أحدث البيانات المتوفرة على موقع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، عند الساعة 0600 بتوقيت غرينتش، أن إجمالي الإصابات وصل إلى 449 مليونا و 718 ألف حالة.

وارتفع إجمالي الوفيات إلى ستة ملايين و 14 ألف وفاة.

كما ارتفع عدد جرعات اللقاحات التي جرى إعطاؤها حول العالم إلى عشرة مليارات و 621 مليون جرعة.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عددا من الجهات التي توفر بيانات مجمعة بشأن كورونا حول العالم، وقد يكون بينها بعض الاختلافات.

من جهته شدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في بيان في الذكرى الثانية لانتشار وباء كوفيد-19 على أن الجائحة العالمية لم تنته وتوزيع اللقاحات في العالم لا يزال يتسم «بانعدام مساواة فاضح».

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

وقال غوتيريش «الحصيلة الأفظع للجائحة طالت صحة وحياة ملايين الأشخاص مع تسجيل أكثر من 446 مليون إصابة في العالم وأكثر من ستة ملايين وفاة مثبتة فيما تعاني أعداد لا تحصى من الأشخاص من تدهور في الصحة النفسية».

وأضاف «بفضل إجراءات صحة عامة غير مسبوقة وتطوير سريع جدا للقاحات، تنجح مناطق عدة في العالم في السيطرة على الجائحة. لكن نرتكب خطأ فادحاً إن اعتبرنا أنها انتهت».

وفي هذا الإطار «يبقى توزيع اللقاحات متسما بانعدام مساواة فاضحة» و«لا يمكن لعالمنا أن يسمح بانتعاش متفاوت بعد كوفيد-19».

وتابع «المنتجون يصنعون 1,5 مليار جرعة شهريا إلا ان نحو 3 مليارات شخص لا يزالون ينتظرون تلقي أول جرعة لقاح».

وتحدث عن «فشل» ناجم عن «قرارات على صعيد السياسات والميزانية تعطي الأولوية لصحة مواطني الدول الغنية على حساب صحة مواطني الدول الفقيرة».

ورأى ان ذلك «يشكل وصفة لمزيد من المتحورات ولمزيد من إجراءات الاغلاق ومزيد من الحزن والتضحيات في كل بلد» داعيا إلى وضع حد «نهائي لهذا الفصل المؤسف من تاريخ البشرية».